

Distr.: General
1 June 2000
Arabic
Original: English



مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى مجلس الأمن التقرير الفصلي الأول للرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (اونغوفيك)، المقدم وفقاً للفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (انظر المرفق).

وحسبما يظهره محتوى التقرير، فإن اللجنة بدأت بداية طيبة تحت قيادة مديرها الذي يتحلّى بقدر كبير من المقدرة والخبرة، الدكتور هانس بليكس. ومن أجل أن تتمكن اللجنة من مباشرة أعمالها، لا بد أن يبدأ العراق في التعاون معها.

المرفق

التقرير الفصلي الأول للرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، المقدم بموجب الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)

المقدمة

١ - يشمل هذا التقرير، المقدم وفقاً للفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الأنشطة التي اضطلعت بها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠.

التعيينات

٢ - أوصى الأمين العام مجلس الأمن، في رسالته المؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ (S/2000/60)، بتعيين الدكتور هانز بليكس من السويد رئيساً تنفيذياً للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. وبعث رئيس مجلس الأمن في ٢٧ كانون الثاني/يناير (S/2000/61)، برسالة جوابية ذكر فيها أن أعضاء مجلس الأمن وافقوا على التعيين. وأبلغ الأمين العام رئيس مجلس الأمن بأنه عيّن الدكتور بليكس ابتداءً من ١ آذار/مارس ٢٠٠٠ (S/2000/90). وأبلغ الرئيس كذلك بأنه شرع في مشاورات بشأن تعيين مفوضين للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش حسبما دعت إليه الفقرة ٥ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

٣ - وفي ٦ آذار/مارس ٢٠٠٠، وجه وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد جايناثا دانابالا، نيابة عن الأمين العام، رسالة إلى أعضاء مجلس الأمن لاستشارتهم بشأن قائمة المفوضين التي اقترحها الأمين العام، عقب مشاورته مع الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش.

٤ - وفي ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠، وجه الأمين العام رسالة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2000/207) يعلن فيها أنه قد عين الأشخاص التالية أسماؤهم مفوضين في لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش:

أديغون أدي أبيودون (نيجيريا)

روبرت آيينهورن (الولايات المتحدة الأمريكية)

أنسوامي نارايانا براساد (الهند)

- راينهاردت بوم (ألمانيا)
 تيريز ديلبيش (فرنسا)
 مارياتا روتيو (فنلندا)
 شيخ سيلا (السنغال)
 بول شولته (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
 قسطنطين غريشنكو (أوكرانيا)
 كونغ غوانغ (الصين)
 يوري ف. فيدوتوف (الاتحاد الروسي)
 تاكانوري كازوهارا (اليابان)
 رونالد كليمنصن (كندا)
 روك مونتليوني نيتو (البرازيل)
 غونتيريو هاينكن (الأرجنتين)
 هانيلور هوبيه (الأمم المتحدة، إدارة شؤون نزع السلاح)
- ٥ - وأوضح مجلس الأمن كذلك أن الدكتور بليكس، بصفته الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، سيتولى رئاسة اجتماعات هيئة المفوضين التابعة للجنة.

الخطة التنظيمية

- ٦ - دعا الأمين العام في الفقرة ٦ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) الرئيس التنفيذي أن يقدم، خلال ٤٥ يوماً من تعيينه، خطة تنظيمية للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، إلى المجلس لإقرارها؛ وأن تعد الخطة بعد التشاور مع الأمين العام وتقديم من خلاله. وقد أحال الأمين العام هذه الخطة إلى المجلس في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (S/2000/292 و Corr.1).
- ٧ - والتقى أعضاء مجلس الأمن في دورة غير رسمية بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ لمناقشة الخطة. ولاحقاً في ذلك اليوم، وجه رئيس مجلس الأمن رسالة إلى الأمين العام (S/2000/311) يبلغه فيها بأن أعضاء المجلس قد ناقشوا الخطة التنظيمية للجنة، وبناء على ذلك، اعتمدوها باعتبارها متسقة مع الفقرة ٦ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

هيئة المفوضين

٨ - ووفقاً للخطة التنظيمية التي نصت على ضرورة إطلاع المفوضين على عمل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، أرسل الرئيس التنفيذي إلى المفوضين ثلاث رسائل (١٤ آذار/مارس و١٩ نيسان/أبريل و١٢ أيار/مايو). والرسالة الأولى بيّنت الفكرة الأولية للرئيس بشأن احتياجات اللجنة وتنظيمها. وتناولت الرسالتان الأخيرتان الأعمال التحضيرية الجارية لعقد الجلسة الأولى للجنة.

٩ - ودعا الرئيس التنفيذي للجلسة الأولى للمفوضين في ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو. وقد دعا الرئيس، بالإضافة لأعضاء الهيئة، المديرين العامين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتعيين ممثلين عنهما لحضور جلسة المفوضين بصفة مراقبين. وقد حضر الجلسة جاك بوت، قائد فريق العمل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية العامل في العراق وروث موهلينكامب، رئيسة فرع السياسات العامة والاستعراض التابع لشعبة التحقيق بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

١٠ - وبناء على الإحاطات الإعلامية التي قدمها الرئيس التنفيذي وغيره من الموظفين بشأن الأنشطة التي جرت خلال الثلاثة أشهر الماضية، ناقشت هيئة المفوضين مسألة الإجراءات التشغيلية الممكنة للجنة وتعيين الموظفين وتدريبهم والوحدة المشتركة لرصد التصدير/الاستيراد، بما في ذلك تنقيح القوائم التي تنطبق عليها الآلية، وعلقت الهيئة على هذه المسائل وقدمت اقتراحات بشأنها. وقدم مراقب الوكالة الدولية للطاقة الذرية كذلك إحاطات إعلامية بشأن أنشطة الوكالة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩). وقدم أيضاً أحد أعضاء هيئة المفوضين إحاطة بشأن التصوير الفوقي. ودرس المفوضون كذلك المبادئ التوجيهية غير الرسمية التي ستتبعها الهيئة في عملها.

١١ - ووفقاً للفقرة ٥ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، استشيرت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بشأن محتويات هذا التقرير. وقد حددت الهيئة يومي ٢٣ و ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠ تاريخاً لجلستها القادمة.

تعيين الموظفين

١٢ - واستبقاً لإقرار الخطة التنظيمية للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، وجه الرئيس التنفيذي رسالة في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٠ إلى كل الدول الأعضاء، وإلى المراقب الدائم لسويسرا، يطلب مساعدتهم في تحديد مرشحين يمكن أن تكون لهم الرغبة في الاختصاصات المتصلة بعمل اللجنة. وكانت الاستجابات مشجعة. وفضلاً عن ذلك قدم أيضاً عدد من الأفراد طلبات تعيين للنظر فيها.

- ١٣ - ويقوم الرئيس التنفيذي حالياً بإجراء مقابلات مع الموظفين المحتملين للعمل بلجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. وفي هذه المرحلة، كما ذكر في الفقرة ٨ من الخطة التنظيمية، ينوي الرئيس التنفيذي أن يعتمد نهجاً تدريجياً في التعيين بالتركيز في البداية على الموظفين الأساسيين المطلوبين في نيويورك.
- ١٤ - وقد عرض التعيين مؤخراً على عدد من المرشحين لوظائف عليا وستقدم عروض أخرى لموظفين أساسيين خلال الأشهر القادمة.

المباني

- ١٥ - ذكر الرئيس التنفيذي، في الخطة التنفيذية (S/2000/292 و Corr.1)، التي وافق عليها مجلس الأمن في ١٣ نيسان/أبريل، أن المناقشات جارية لإنشاء مكتب ميداني في البحرين لاستخدام لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد استمرت تلك المناقشات وقدم مشروع اتفاق باسم الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى حكومة البحرين لإقامة مكتب ميداني في المحرق، لمدة أولية تبلغ ستة أشهر.
- ١٦ - وفي مقر اللجنة في نيويورك، يظل الحيز المحدود المتاح للمكاتب يمثل مشكلة، وإذا استمر الحال، فسيؤثر سلباً على بيئة العمل والتنفيذ السليم لمهام اللجنة. وقد طرحت هذه المسألة على الأمين العام وقد أدى ذلك إلى عرض حيز محدود للمكاتب في مبنى الأمانة العامة للأمم المتحدة الكائن في (DC2). وهناك خطة لجعل هذا الحيز الجديد للمكاتب موقعاً للوحدة المشتركة للتصدير/الاستيراد التابعة للجنة. بيد أن هذه المباني لن تكون كافية لاستيعاب بقية العدد الكامل المتوقع من موظفي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش.

الأنشطة الجارية

- ١٧ - وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٠٥١ (١٩٩٦)، المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦، تواصل الوحدة المشتركة للتصدير/الاستيراد تلقي إخطارات من الدول والمنظمات الدولية بشأن صادرات إلى العراق من السلع ذات الاستخدام المزدوج الخاضعة لأحكام القرار. ورغم التزاماتها بموجب القرار، لم تقدم حكومة العراق للجنة أي إخطارات خلال الفترة التي يشملها الاستعراض. ووفقاً لأحكام الفقرة ٨ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، أعادت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية تكوين الوحدة المشتركة في مقر اللجنة في نيويورك وواصلتا تنقيح قوائم المواد التي تنطبق عليها آلية رصد الاستيراد/التصدير واستكمالها.

التدريب

١٨ - وفي القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) طلب مجلس الأمن إلى الرئيس التنفيذي أن يرتب لتوفير تدريب تقني وثقافي عالي النوعية لموظفي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتفتيش. وعليه فقد أعد برنامج تدريبي لضمان القيام بتدريب عدد كاف من الموظفين لإنشاء مجموعة كافية من الخبراء، بأسرع ما يمكن، تكون متاحة للعمل المتصل بالتفتيش والرصد في العراق نيابة عن الأمم المتحدة.

١٩ - ويشمل برنامج التدريب الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة للرصد والتفتيش والتفتيش، وفقاً للمنهج الذي عمم على أعضاء هيئة المفوضين، مسائل تاريخية وقانونية وإدارية وسياسية تتصل بأنشطة تفتيش الأسلحة ورصدها في العراق، وكذلك الخلفية التاريخية والثقافية للعراق. وقد أدرجت كذلك دروس عن أنشطة التفتيش والرصد السابقة. وستشمل هذه الدورة المخططة كذلك الصحة التشغيلية العامة والسلامة. وفضلاً عن ذلك، سيكون هناك تدريب لكل اختصاص (القذائف التسيارية، والأسلحة الكيميائية، والأسلحة البيولوجية)، والتصدير/الاستيراد. ومن المزمع أن تستمر الدورة التدريبية الأولى حوالي أربعة أسابيع، وستبدأ في تموز/يوليه ٢٠٠٠.